

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المساهمة الفكرية للأستاذ كمال بداري وزير التعليم العالي
والبحث العلمي بموضوع حول: "حول مسؤولية الجامعة تجاه
الأجيال القادمة"، بمناسبة الافتتاح الرسمي للسنة الجامعية 2022-2023

معسكر، 17 سبتمبر 2022

المساهمة الفكرية للأستاذ كمال بداري وزير التعليم العالي والبحث العلمي
بموضوع حول: "مسؤولية الجامعة تجاه الأجيال القادمة"، بمناسبة الافتتاح الرسمي للسنة
الجامعية 2023-2022

عنوان الدرس: هل الجامعة مسؤولة عن أجيال المستقبل؟

كتقليد أكاديمي وعلمي سنوي دأبت عليه، جميع مؤسسات التعليم العالي، يسعدني المساهمة في هذا اللقاء الافتتاحي للدخول الجامعي 2023-2022، بتقديم درس حول مسؤولية الجامعة تجاه الأجيال القادمة.

السيدات والسادة،

سأتطرق، بداية، إلى تحديد السياق العام للموضوع، من خلال الإحاطة بالمفاهيم الأساسية التي تضبطه، وهي المسؤولية والجامعة وجيل المستقبل. نقصد بالمسؤولية أنه عندما نقول بأن شخصاً ما مسؤول، فهذا يعني أن ننسب إليه القيام بفعل ما، يلزمه تحمل العواقب التي ستنتج عنه، سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل.

أما أجيال المستقبل، فهي فضاء لم يتشكل بعد، وهو يعنى بالأشخاص الذين لم يتحدد وجودهم بعد، غير أنهم يمكن أن يتأثروا بأفعالنا في الحاضر. بمعنى آخر، أنهم أشخاص من المستقبل، قادرون، في الوقت الراهن، على تقديم المساعدة من أجل وضع فرضيات خاصة تتعلق بسيناريوهات معينة ومحددة، لا ترتبط بالضرورة سببياً بأفعالنا. بينما تعتبر الجامعة فضاء اجتماعي، يساهم في النمو الاقتصادي للبلاد، من خلال تزويده بالموارد البشرية النوعية اللازمة لتحقيق ذلك. وعلى هذا الأساس، يتمثل دورها في:

- اكتساب وتطوير وضمان نقل المعارف،
- تكوين الموارد البشرية القادرة على التسيير الذاتي، والمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد،
- المساهمة في تنمية الحس المدني وتطوير المجتمع، مستقبلاً،
- المشاركة في الخدمات التي تقدمها السلطات المحلية والجهوية والوطنية للبلاد،
- المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية المستدامة، الاجتماعية منها، والبيئية، والتكنولوجية.

وانطلاقاً من التعريفات السابقة للجامعة، نستنتج بأنها تشترك كلها في اعتبار الإنسان أهم عنصر في الجامعة، ولهذا السبب سأستخدم فيما تبقى من درسي، وبشكل تلقائي، مصطلح الجامعيين أو مصطلح الأكاديميين، لتأدية نفس المعنى.

السيدات والسادة،

وبعد تحديد السياق العام للدرس، يبقى السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو عما إذا كان بمقدور الجامعة تحمل مسؤولية أحداث لم تتشكل معالمها بعد؟، ولكن من المفترض أن تحدث فقط في المستقبل.

تبدو مسؤولية الإسقاط على المستقبل، في مثل هذه الحالات، غير قابلة للتحقيق، من حيث المبدأ، ولكن هل يمكن أن نبرئ أنفسنا من مسؤوليات نتحملها نحن جراء سلوكات اقترفناها في عدة مجالات، مثل الاحتباس الحراري، الذي يعرض حياة الأجيال القادمة للخطر، أو المديونية التي ستؤدي إلى استنزاف ثروة الأجيال القادمة (النتائج المحلي الإجمالي)؟

إذا قبلنا مبدأ أن العالم يتشكل من الماضي والحاضر والمستقبل، على الرغم من أنه لم يتم تحديد معيار قياسه بعد، وأن الإنسان هو المحرك الأساسي له، أفلا يلزمنا ذلك، بالمشاركة كأكاديميين في الحاضر والمستقبل، مع صون كرامة الأجيال السابقة؟. يبدو هذا التساؤل جليا وواضحا بالنسبة لعامة الناس، غير أن الأبحاث التي تناولت هذا المجال لا تزال ضئيلة.

ومن هنا يمكننا أن نتساءل: هل يمكن للجامعة أن تُعنى بالماضي والحاضر والمستقبل؟. سأحاول الإجابة بالتسلسل، على التساؤلين المتعلقين بزمني الماضي والمستقبل، دون التطرق لزمن الحاضر، لأنه لا يدخل ضمن موضوع عرضنا.

السؤال الأول: هل الجامعة مسؤولة عن الماضي؟

كجامعيين، لا يمكننا تجاهل كل ما قام به أولئك الذين لا ينتمون إلى مجتمعنا الأخلاقي، أي الأشخاص الذين لم يعودوا موجودين، خاصة منهم من تميزوا في حقبتهم، والذين يلزموننا أخلاقيا بمسؤولية أداء الأدوار التالية تجاههم:

- على الرغم من أننا لا نستطيع مجادلة شخص لم يعد على قيد الحياة، ولم يعد قادرا على الدفاع عن نفسه، يمكننا على الأقل التصرف بأخلاق تجاههم، مثل عدم تدنيس قبورهم، وعدم التشهير بهم،
- ألا ننسب لأنفسنا ما توصلوا إليه من نظريات وبحوث وانجازات،
- الإعراب عن امتناننا لهم، لأننا، نحن الجامعيين، لا زلنا نستغل، لحد الآن، نتائج أعمالهم واكتشافاتهم. فالفيزيائي، وعالم الرياضيات، وغيرهما، لا يزالون يباشرون أبحاثهم انطلاقا من تلك النظريات والانجازات التي حققها هؤلاء الأشخاص الذين لم يعودوا موجودين في الحاضر.

وفي ذات الوقت، يمكننا توجيه التآنيب الأخلاقي لهؤلاء الأشخاص الذين عاشوا في الماضي، على كيفية تأثير بعض أفعالهم علينا. ولنذكر على سبيل المثال، إنسان من زمن الحاضر، تعرض والداه أو أجداده للتعذيب والقتل على يد الجيش الاستعماري في بلادنا، يمكننا نحن تآنيب المستعمر الفرنسي على ما فعله لأجداده. ولكن، ألا يحق لهذا الشخص تحميل المستعمر مسؤولية ممارسة الظلم ضده شخصياً، ما دام أنه تسبب في

وفاة والديه أو أجداده. ولو أن هذا المستعمر لم يجن من أفعاله آنذاك، إلا إشباع هذيانه في تلك الحقبة، عن طريق ممارسة أفعال إجرامية ضد الجزائريين. ولذلك، فإنهم ليسوا جزءاً من الماضي الانساني.

وهذا ما يثير لدينا سؤالاً لا يقل أهمية عن سابقه، بل ويعد اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى، وهو: هل تقع علينا التزامات أخلاقية تجاه الأجيال القادمة، تجاه أولئك الذين لم يولدوا بعد؟

السؤال الثاني: هل الجامعة مسؤولة عن أجيال المستقبل؟

مع اقتراب عدد سكان العالم من ثماني مليارات نسمة، فإن ذلك سيتسبب في نفاذ عاجل أو آجل للموارد والأساسيات اللازمة ليعيش أفراد الفترة القادمة، الذين قد يكونوا نحن، حاضرهم. ومن هذا المنطلق، يمكننا أن نتساءل: هل يقع علينا اليوم واجب أخلاقي يقضي بالحد من استنزاف هذه الموارد ضماناً لآفاق العيش للأجيال القادمة؟

يتفق معظم العلماء على أن اعتمادنا الحالي على الوقود الأحفوري، أضحى يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية بما يصل إلى 4 درجات فهرنهايت خلال كل قرن. وقد يبدو هذا التأثير ضئيلاً جداً بالنسبة للبعض، غير أن القمم الجليدية القطبية بدأت تذوب بالفعل، وأن مستويات سطح البحر العالمية شرعت في الارتفاع بشكل مقلق. وإذا استمرينا في نفس هذا المنحى، فإن المناطق المنخفضة من العالم (الواقعة تحت مستوى سطح البحر) مثل جزء من الجزائر، ومصر، ... سوف تغمرها الفيضانات المميتة، وستنتشر الأمراض الاستوائية في المناطق المعتدلة اليوم، كما سيؤدي الجفاف المنتظر إلى التقليل من الإنتاج العالمي للغذاء. وبالرغم من أن هذه المخاوف قد لا تؤثر علينا نحن، في الوقت الحاضر، إلا أنه من المحتمل أن يكون لها آثاراً وخيمة على الأجيال القادمة.

والحقيقة الملموسة الثانية، التي باتت تقلق العالم، هي مشكلة تراكم الديون، التي أضحت تتخذ أبعاداً مقلقة في جميع البلدان. حيث نجحت البشرية اليوم فعلياً في "إنساب" بضعة آلاف من الدولارات من الديون لكل مولود سيولد المستقبل.

ومادام أنه لا تزال لدينا بعض القدرة على تعديل، أو على الأقل، إبطاء حدوث هذه التحولات، ألا يلزمنا هذا اليوم أخلاقياً بالعمل لمصلحة أحفادنا في المستقبل؟

السيدات والسادة،

يظهر جلياً في الوضع الحالي أن الجامعة يجب ألا تكتفي بامتنانها فقط للأجيال التي مضت، ولكن أيضاً للأجيال القادمة، من خلال إظهار واجباتها التي تتحملها تجاههم.

ومن أجل البدء في تقدير المشكلات المحتملة إثارها من قبل الأجيال القادمة، حتى تتمكن من الرد عليها، دعونا أولاً نؤكد على أن واجباتنا الأخلاقية يمكن أن تمتد للأشخاص الموجودين حالياً فقط، وليس للأجيال المستقبلية، بسبب عدم وجودهم في الوقت الحاضر، وبالتالي لا يمكن أن يكون هناك أي التزام أخلاقي تجاههم.

ولهذا، فإن قبول هذا الطرح يعني الموافقة أيضاً على استبعاد أي مطالبة بمسؤولية أخلاقية تجاه أولئك الذين كانوا في الماضي، باعتبار أنهم لم يعودوا موجودين الآن أكثر من وجود الأجيال القادمة. ولو أن هذا لا ينفي، كما ذكرنا من قبل، تمسكنا بأداء التزاماتنا الأخلاقية اتجاه الأجيال السابقة، من حيث صون كرامتهم، وإظهار امتناننا لهم. وفي المقابل يقع على عاتق الأجيال السابقة التزامات أخلاقية اتجاه الجيل الحالي، أي اتجاهنا نحن. ولو أنه في ذلك الوقت، كان أناس الماضي هم أشخاص الحاضر، والأشخاص الذين أُلزموا بهم، كانوا أناساً لم يوجدوا بعد، أي نحن.

حيث أن هؤلاء الأشخاص (أشخاص الماضي)، لم يخصصوا اختراع البنسيلين لجيلهم فقط، ولكن للأجيال القادمة أيضاً، أي أنه كانت لديهم التزامات تجاه أشخاص المستقبل، أي شعب الحاضر، أي نحن. وبنفس الطريقة، يقع على عاتقنا، نحن شعب الحاضر، التزامات أخلاقية تجاه الأجيال القادمة.

لقد استخدمنا لحد الآن حدسنا الأخلاقي من أجل بناء تصور حول التزاماتنا الأخلاقية تجاه الأجيال القادمة. ومع ذلك، يمكن تقديم حجة بسيطة لتبرير مسؤوليتنا تجاه الأجيال القادمة، حيث سيكون لهذه الأجيال مصالح شخصية مهمة، بما في ذلك تلك المصالح التي لدينا القدرة على التأثير فيها، من خلال الخيارات المتوفرة لدينا اليوم. فعلى سبيل المثال، إذا واصلنا استهلاكنا المفرط للوقود الأحفوري دون الاكتراث بالجوانب البيئية، فسوف يواجه جيل المستقبل عدة كوارث طبيعية، كفيضانات المناطق الساحلية، وانتشار الأمراض الاستوائية، والجفاف المميت. ولذلك، ستتأثر العديد من مصالحهم الأكثر أهمية، بما في ذلك صحتهم وبقائهم، باختياراتنا نحن في الوقت الحاضر. ألا يعطينا هذا نوعاً من الالتزام الأخلاقي بعدم التصرف بطريقة تضر بمصالح هؤلاء الأشخاص، حتى ولو كان عدم اليقين في المستقبل لا يجعلنا مسؤولين تماماً، وحتى ولو كانت علاقتنا مع الأجيال المستقبلية هي علاقة ذات اتجاه واحد، وليس متبادلاً.

وللأسف، فإن تلك الأجيال، لن تكون قادرة على مكافأتنا أو معاقبتنا، أو التأثير علينا، بالرغم من أنه يمكنهم التأثير على بعض مصالحنا، من خلال جعلنا مديونين مثلاً، ولكن ليس بنفس درجة تأثيرنا عليهم.

السيدات والسادة،

ولكن، ألا تجعلنا هذه المسؤولية مذنبين تجاه الأجيال القادمة؟

إذا قبلنا بمفهوم المسؤولية كشرط أساسي يضبط سلوك الأفراد في المجتمع، بمعنى آخر يضبط حياتهم الأخلاقية، فعلينا أن نتقبل بأننا نحن الأكاديميون مسؤولون عن كل ما ينتج عن أفعالنا، بالمعنى الواسع والشامل للمصطلح.

يتركب الشعور بالذنب نتيجة الإحساس بالمسؤولية، ولو أنه ليست له قيمة أخلاقية إيجابية. فعلى سبيل الايضاح، لا يصبح الأستاذ(ة) مدرساً جيداً إذا شعر بالذنب، وإنما يصبح صالحين بعمل الخير، لأنه جيد ...

وفي الواقع، إذا فعلنا الصواب حتى لا نشعر بالذنب، فإن ذلك لن يجعلنا نتصرف بشكل أخلاقي على الإطلاق، إذ لا يمكن أن يكون الشعور بالذنب دافعاً للأخلاق. بل في الكثير من الأحيان، يؤدي ذلك إلى سلوكيات محبطة، ويجعلنا نعتقد أننا قد فعلنا شيئاً، في حين أننا خفّفنا فقط من إحساسنا بالمسؤولية.

وبالتالي، يمكننا أن نكون مسؤولين عن المستقبل، ولكننا غير مذنبين، لأننا لا نستطيع أن نكون مسؤولين عن فعل لم نكن نريده أو لم نتوقعه، والذي يختلف عن فعل تم اقتترافه مع سبق الإصرار.

السيدات والسادة،

وفي الختام، تواجه الإنسانية أكبر تحدٍّ في تاريخها. وتقع الجامعة في قلب هذه التحديات. فبطريقة أو بأخرى، نعتبر نحن الأكاديميون مسؤولون بشكل أو بآخر عن المستقبل، حتى ولو كان غير مؤكد، ولا نعرف كيف سيتم تشكيله، إلا من خلال التنبؤات والمحاكاة.

وأن تكون مسؤولاً عن المستقبل، لا يعني أن يكون المرء مسؤولاً مسبقاً عن كل ما قد يحدث.

تتأثر حياتنا الحالية بالعوامل المناخية والطاقوية والاجتماعية والاقتصادية، والتي من المحتمل أن تعرض مستقبل الأجيال القادمة للخطر، وتمنعنا إدارتها الحالية من التفكير في الآخرين.

ولكن مهما كانت الاعتبارات، لا يمكننا الهروب من حقيقة التاريخ. كما ذكر "أبراهام لنكولن"، في منتصف الحرب الأهلية، في خطابه أمام الكونغرس الأمريكي في 1 ديسمبر 1862، حيث أشار إلى أنه "لا يمكننا الهروب من التاريخ. سوف نتذكر أنفسنا على الرغم منا. وستذكرنا المحنة الصعبة التي نمر بها بشرف أو بعار للأجيال الماضية ... نحن نملك القوة ونحمل المسؤولية".

إن الطريقة التي يتم تنفيذ السياسات بها هي طريقة حاسمة. وقد أكد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في إحدى لقاءاته مع الصحفيين، على أن "أفعالنا في الحاضر ستشهد على ما نحن عليه اليوم وتذكره للأجيال القادمة".

وانطلاقاً من هذا الطرح الذي يمكن أن يكون محل نقاش مثير للاهتمام، والذي يناقش مسألة "التفكير في المسؤولية والعواقب التي يمكن أن تنجم عن اقتتراف فعل أو سلوك ما، وكيفية تحملها" تجعل من الطالب محور هذه الإشكالية.

أليس هو الفاعل في الحاضر وفي المستقبل أيضاً؟ أليس يصبح العامل، والمدير، والوزير، والرئيس في المستقبل؟

وبالتالي، فإن فهم الطالب الجيد للحاضر هو الأساس من أجل بناء مستقبله بشكل جيد، والمساهمة في تطوير وعصرنة جميع الجوانب الاجتماعية والثقافية وازدهار الجزائر.

إن مسؤولية الجامعة هي فعل من أفعال المواطنة، التي لا حصر لدلالاتها، والتي تلزم جميع الفاعلين بالتحلي بها: الأستاذ لأجل التدريس الجيد، والطالب من أجل التعلم الجيد، والطاقم الإداري والتقني لضمان السير الحسن لهياكل المؤسسة الجامعية.

السيدات والسادة،

لن أخفي عليكم، في هذه المناسبة، الاهتمام الذي يولييه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون للجامعة. حيث أن القراءة الأولية لـ (54) إلتزاما واردا في برنامج الانتخابي، من أجل بناء الجزائر الجديدة، يرتكز على عدة جوانب. كما أن تجسيد هذه الإلتزامات من خلال الأهداف المحددة في برنامج عمل الحكومة سيوفر للجامعة أحدث الأدوات والتقنيات لحل إشكالية عدم التلاؤم والتنسيق بين المهارات، والتي لا تزال تمثل تحدياً كبيراً لصانعي القرار، وكذا للشركاء الاجتماعيين.

ومن بين الأهداف المدرجة في برنامج عمل الحكومة أيضا، هو تزويد الاقتصاد الوطني بإطارات عالية التأهيل، تمتلك المهارات الأكاديمية والعرضية، لأن الطالب الآن أصبح يحتاج إلى مهارات إضافية حديثة أخرى غير تلك الكلاسيكية، من أجل النجاح. كما يهدف هذا البرنامج إلى بناء جامعة قادرة على خلق الثروة والتنمية، من خلال البحث العلمي والابتكار، جامعة تتمتع بمرونة التكيف مع السياقات والتغيرات الحديثة والمستمرة.

كما تتضمن التدابير التي تم اتخاذها في برنامج رئيس الجمهورية، من أجل تجسيد الإلتزامات في شقه المتعلق بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، تعزيز مكانة الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين، من خلال تحسين وضعيتهم المهنية عن طريق مراجعة القوانين الأساسية التي تضبط وظيفتهم، وإعادة تنظيم ومراجعة منظومة الخدمات الجامعية، حتى تصبح قادرة على توفير وإحاطة الطالب ببيئة معيشية كريمة ونوعية من حيث الإقامة والإطعام، وتحسين الأداء والحوكمة الجامعية، وتعزيز انفتاح الجامعة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي على المستويين الوطني والدولي.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته